٢-الوسائل الأقتصادية والثقافية

من البديهي النظر الى الفوارق والتناقضات الأقتصادية والأجتماعية وسوء توزيع الثروة داخل المجتمع على انها مولدات وحاويات لاحتضان الصراعات العنيفة التي تقضي بدورها على الحد الأدنى من الأتفاق حول الأسس الجوهرية داخل المجتمع . فمن خلال الاسترشاد بالدراسات الأكاديمية التي بينت ان مقدرة المجتمع على التلاحم والأندماج تكون اوفر للوصول الى تسويات للمنازعات السياسية بالطرق السلمية ، ترتفع نسبتها بارتفاع المستوى الأقتصادي ، اي وجود علاقة طردية مابين التطورالأجتماعي – الأقتصادي وحل المشاكل السياسية والمنازعات داخل المجتمع ، إذ لابد من ادراك ان المواطنة المتكاملة لاتعتمد على المشاركة في العملية السياسية (حقوق سياسية)فقط بل لابد من التمتع بالحقوق الأقتصادية ولو بالحد الأدنى لتقوية الإحساس لدى الفرد بمعنى المواطنة والولاء للوطن ، عن طريق إشعاره بالانصاف ، وهذا بحد ذاته يتطلب التعامل السليم مع ثروات البلد القومية (المادية وغير المادية).

اما عند التطرق الى الآليات الثقافية ، لابد من الأنتباه الى ان الدراسات الاجتماعية تنظر الى اي عملية تغير اجتماعي جذري أو قطعي هي عملية محكوم عليها سلفاً بالفشل والاخفاق ، لانها ستدفع الى ردات فعل من قبل أغلب عناصر المجتمع –قد يفسر هذا جزء من العنف الذي يعصف بالمجتمع القائم على ردات الفعل – اذ ان من المتوجب ان يحدث هذا التغيير او التحديث ، ان يثير استفزاز او تشجيع ايجابي ، اي يحدث تغير تدريجي في عملية الأنتقال من مرحلة الى اخرى .